Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

نزع السلاح وأثره في تحقيق الاستقرار السياسي

(التجربة الرواندية)

صلاح مصطفى الأمين العجيلي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس

Disarmament and its impact on achieving political stability

(The Rwandan Experience)

Salah Mustafa Al-Amin Al-Ajili
Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli
S.alajeeli@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/11/12 –تاريخ المراجعة: 2025/12/2– تاريخ القبول: 2025/12/27– تاريخ للنشر :2026/2/5

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور نزع السلاح في تحقيق الاستقرار السياسي في رواندا بعد الإبادة الجماعية، و انتشار الأسلحة المختلفة و المليشيات المسلحة ، حيث تركز الدراسة على تقييم السياسات المتبعة في رواندا لرفع التوترات بين المجتمعات المتنازعة (الهوتو والتوتسي)، مثل تدابير نزع السلاح ، وبرامج إعادة إدماج المقاتلين في المجتمع، و جمع الأسلحة غير المشروعة و تعزيز سيادة القانون و بناء الدولة على أسس جديدة ، و تأثيركل ذلك على استقرار النظام السياسي و حفظ الأمن و إنتعاش الإقتصاد في البلاد.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي لدراسة هذه السياسات وأثرها على الاستقرار السياسي في رواندا، مع استخدام الأدوات البحثية مثل المراجعة الوثائقية وتحليل المحتوى .

أظهرت النتائج بشكل كبير في استعادة الاستقرار السياسي في رواندا، من خلال بناء الثقة بين المجتمع، وتعزيز العدالة الانتقالية، وتحسين المشاركة السياسية للمجتمعات المختلفة ، كما أظهرت النتائج دورًا مهمًا للمنظمات الدولية في دعم هذه العملية ، وعلى الرغم من النجاحات ، فإن التحديات ما زالت قائمة ، وخلصت الدراسة إلى أن تجربة رواندا في نزع السلاح تعد نموذجًا يمكن الاستفادة منه في دول أخرى تعاني من صراعات مشابهة ، بشرط تكييف هذه التجربة مع الظروف المحلية.

الكلمات المفتاحية : نزع السلاح– الاستقرار السياسى – رواندا

Abstract

tahdif aldirasat 'iilaa tahlil dawr naze alsilah fi tahqiq alaistiqrar alsiyasii fi ruanda baed al'iibadat aljamaeiat , w 'iintishar al'aslihat almukhtalifat w almilishiat almusalahat , hayth turakiz aldirasat ealaa taqyim alsiyasat almutabaeat fi ruanda lirafe altawaturat bayn almujtamaeat almutanaziea (alhutu waltuwtsi), mithl tadabir naze alsilah , wabaramij 'iieadat 'iidmaj almuqatilin fi almujtamaei, w jame al'aslihat ghayr almashrueat w taeziz siadat alqanun w bina' aldawlat ealaa 'usus jadidat , w tathirakal dhalik ealaa aistiqrar alnizam alsiyasii w hifz al'amn w 'iintieash al'iiqtisad fi albiladi.

aietamidat aldirasat ealaa almanhaj alwasfi w altahlili lidirasat hadhih alsiyasat wa'athariha ealaa alaistiqrar alsiyasii fi ruanda, mae aistikhdam al'adawat albahthiat mithl almurajaeat alwathayiqiat watahlil almuhtawaa .
'azharat alnatayij bishakl kabir fi aistieadat alaistiqrar alsiyasii fi ruanda, min khilal bina' althiqat bayn almujtamaei, taeziz aleadalat alaintiqaliati, watahsin almusharakat alsiyasiat lilmujtamaeat almukhtalifat , kama 'azharat alnatayij dwran mhman lilmunazamat alduwaliat fi

Keywords: Reconciliation - Political Stability - Rwanda – Disarmament

مقدمة الدراسة

أن التحديات التي واجهتها دول مثل رواندا في فترة ما بعد الصـــراع تقدم دروسًـــا مهمة حول كيفية معالجة آثار النزاعات المسلحة، وفي ظل انهيار المؤسسات الحكومية وانتشار الفوضى ، تصبح عملية إعادة الإعمار تحديًا هائلًا يتطلب جهودًا شاملة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

تبرز عملية نزع السـلاح كأداة محورية لإعادة بناء الدول المتضـررة من الصـراعات المسـلحة، حيث تعد خطوة أسـاسـية لاسـتعادة الاسـتقرار وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتصـارعة ، و إن نزع السـلاح و المصـالحة بين الأطراف المتناحرة ليست مجرد إنهاء العنف المسلح، بل تشمل أيضًـا معالجة الأسباب العميقة للصراع وإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي تمزق خلال فترة النزاع ، وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من تجربة رواندا كنموذج لدراسة دور نزع السلاح و المصالحة في تحقيق الاستقرار السياسي بعد النزاعات ، حيث تبنت البلاد سياسات فعالة ساهمت في إعادة بناء المجتمع والدولة على أسس جديدة.[1]

حيث شـهدت رواندا واحدة من أسوأ المعارك في التاريخ الحديث ، فقد غذّى انتشـار الأسلحة النارية الحرب الأهلية والإبادة الجماعية عام 1994 م ، والتي أودت بحياة نحو 800 ألف شـخص ، معظمهم من أقلية التوتسـي ، وبما أن الصـراعات العرقية بين الهوتو والتوتسـي قائمة منذ الحقبة الاسـتعمارية ، حين عززت السـلطات الاسـتعمارية الفوارق العرقية وحولت بعضها إلى أدوات للسيطرة السياسية ، فإن لهذا الصراع جذورًا تاريخية عميقة .

واجهت رواندا مهمة شـاقة تتمثل في إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسـس جديدة بعد انتهاء الحرب ، تجنّبًا لتكرار الكارثة ، وكان اعتماد تدابير صـارمة لنزع السـلاح كوسيلة لإرساء الاستقرار السياسـي وتعزيز المصـالحة الوطنية أحد الإجراءات الرئيسـية التي اتخذتها الإدارة الرواندية في هذا الصـدد ، وشـملت هذه التدابير نزع سـلاح الميليشـيات المسـلحة ، وجمع الأسلحة غير المشروعة ، وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين وإدماجهم في المجتمع .[2] ركّزت على خلق فرص العمل، والنمو الاقتصـادي، وتعزيز سـيادة القانون ، وكذلك مراقبة تنفيذ هذه المبادرات لضـمان فعاليتها ، حيث كان للجهود الدولية دورٌ حاسم في دعم عملية نزع السلاح من خلال تقديم المساعدات المالية والتقنية .[3]

تكمن إشكالية الدراسة في التحديات التي تواجه الدول التي شـهدت صـراعات أهلية أو حروبًا داخلية في تحقيق الاسـتقرار السـياسـي بعد انتهاء هذه الأزمات ، ويظل أحد أكبر التحديات هو كيفية إدارة التوترات الداخلية وإعادة بناء الثقة بين المجتمعات المتصارعة .

السؤال الأول الرئيسى : كيف ساهمت عملية نزع السلاح في روندا في تحقيق الاستقرار السياسي، وما هي العوامل التي جعلت هذا النموذج ناجحًا في إعادة بناء الوحدة الوطنية وتعزيز ال**مؤسسات الديمقراطية ؟**

---

[2] موشومبا، يونس (2015م) ، رواندا من الاقتتال إلى التعايش: قراءة في الأحداث الأسباب والنتائج ، قراءات إفريقية ، ص 88 - 96 .
[3] محمود، آية حسين (2020م) ، النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994 آفاق سياسية، ع 62، ص 29-40.

الســـؤال الثاني: كيف ســـاهمت العدالة الوطنية في بناء الثقة بين المجتمعات المتنازعة في روندا ، و ما دور المجتمع المدني و المنظمات الدولية في دعم نزع السلاح و المصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي في روندا ؟

و من فرضيات الدراسة الفرضية الأولى: عملية نزع السلاح في روندا أسهمت بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي على المدى الطويل و من خلال بناء الثقة بين المجتمعات المتنازعة.

الفرضـية الثانية: العدالة الانتقالية كانت عاملا حاسما في تعزيز التماسك الاجتماعي ، و المصـالحة سـاهمت في إعادة إدماج الأفراد و المجتمعات المتضـررة من الصـراع في العملية السـياسـية و الاجتماعية ،مما أسـهم في إسـتقرار الوضـع السياسي.

الفرضـــية الثالثة: اســـتراتيجيات عملية نزع الســـلاح التي تبنتها روندا يمكن ان تطبق بنجاح في دول أخرى تعاني من صراعات أهلية شريطة توافر العوامل المحلية المناسبة مثل القيادة و الارادة السياسية.

و تهدف الدراسة إلى :

1- تحليل أثر عملية نزع السلاح على تحقيق الاستقرار السياسي في روندا بعد الإبادة الجماعية.

2- إستكشاف دور العدالة الانتقالية في تعزيز التماسك الاجتماعي و المصالحة بين الضحايا و الجناة.

3- دراسـة دور المجتمع المحلي و المدني و المنظمات الدولية في دعم عملية المصـالحة و اسـتقرار النظام السـياسـي في روندا.

4- تحديد العوامل التي ساعدت في نجاح نزع السلاح للجماعات المسلحة و كيفية تطبيقها في سياقات مشابهة.

و تكتسب هذه الدراسة أهميتها ..من خلال تأكيدها على أهمية نزع السلاح في إرساء الاستقرار السياسي في الدول التي شهدت صراعات داخلية أو حروب أهلية.

تقدم الدراسة فهمًا أعمق لكيفية إعادة بناء النظام السياسي على مبادئ العدالة والمساواة ، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد العناصـر التي سـاهمت في نجاح عملية نزع السـلاح و الوحدة الوطنية من خلال دراسـة مُعمّقة للتجربة الرواندية ، بما في ذلك الإرادة السياسية للحكومة ، ووظيفة العدالة الانتقالية ، وأهمية إدماج المنظمات الدولية والمجتمع المدني في عملية بناء السلام.

تُعزز الدراســة المعرفةَ بتطبيق العدالة الانتقالية كعنصــرٍ أســاســي في عملية نزع الســلاح و المصــالحة ، وهو أمرٌ بالغ الأهمية خاصةً عند النظر إلى الدول التي تمر بتجارب مماثلة.

كما تقدم الدراسـة فهمًا أفضـل لكيفية تعزيز الديمقراطية وسـيادة القانون في حقبة ما بعد الصـراع من خلال دراسـة الوضـع الروندي .

منهجية الدراسة

تعتمد على المنهج الوصـفي و التحليلي ، حيث سـيتم وصـف و تحليل عملية نوع السـلاح في روندا في إطار سـياقها التاريخي و الاجتماعي و السياسي. يهدف المنهج الوصفي إلى تقديم تفسير شامل و موضوعي لعملية نزع السلاح و دوره في تحقيق الاسـتقرار السـياسـي بعد الإبادة الجماعية ، كما سـيتم أسـتخدام المنهج التحليلي لدراسـة العوامل المختلفة التي ساهمت في نجاح عملية نزع السلاح والمصالحة في روندا ، و تحليل الأبعاد السياسية و الاجتماعية لهذه العملية ،و هذا المنهج سيمكن الباحث من تحليل نتائج نزع السلاح و تقييم تأثيرها على النظام السياسي في المدى القصير و الطويل.

الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة التي تمت فيها عملية نزع السلاح في روندا بعد الإبادة الجماعية في تسعينيات القرن الماضي،مع التركيز على النتائج التي تم تحقيقها حتى عام 2024 م .

الحدود المكانية: ستتم دراسة عملية نزع السلاح في السياق الروندي فقط ،و لن تشمل مقارنة مع دول أخرى إلا بشكل محدود لتوضيح الدروس المستفادة

و تنقسم الدراسة: –

أولا : 1 » دور نزع السلاح في تحقيق الاستقرار السياسي في رواندا

كان نزع السلاح في رواندا خطوة ضرورية لتفكيك التكتلات المسلحة التي كانت تُشكّل تهديدًا دائمًا للأمن الوطني ، وبعد الإبادة الجماعية ، كانت هناك العديد من الجماعات المسلحة التي لا تزال تحتفظ بأسلحة ، بعضها مرتبط بالقوات المسلحة الحكومية السابقة ، والبعض الآخر يتكون من ميليشيات كانت قد شاركت في أعمال القتل والدمار ، وهذه الجماعات كانت بمثابة قنبلة موقوتة تهدد الأمن الداخلي والاستقرار السياسي ، ما يعطل جهود المصالحة ويعمق التوترات بين الجماعات العرقية والسياسية.

اعتمدت الحكومة الروندانية على استراتيجية شاملة تضم نزع السلاح كأداة أساسية لتحقيق الاستقرار ، حيث بدأ نزع السلاح بعملية واسعة لتسريح الجنود المتمردين والمقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في المجتمع، وهو ما تضمن إجراءات متنوعة تتراوح بين جمع الأسلحة في الحملة الوطنية لنزع السلاح، إلى محاكمات "جاساكا" (Gacaca) والتي كانت تهدف إلى محاسبة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية ، وذلك مع توفير فرص للمتهمين للاعتراف بجرائمهم في إطار المصالحة الوطنية.

أدركت الحكومة الرواندية أن نزع السلاح لا يقتصر فقط على الجانب العسكري ، بل يشمل أيضا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في بناء السلام المستدام ، فتم إطلاق برامج متعددة تركز على التنمية الاقتصادية ، وتوفير فرص العمل ، وتعزيز سيادة القانون لضمان عدم عودة العنف المسلح، كما لعبت الجهود الدولية دورًا مهما في دعم عملية نزع السلاح من خلال تقديم المساعدات التقنية والمالية إضافة إلى مراقبة تنفيذ هذه البرامج لضمان فعاليتها .

كان نزع السلاح بمثابة خطوة نحو تعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة ، فقد عمل على تفكيك الجماعات المسلحة التي كانت تشكل بيئة خصبة للتطرف والعنف ، وبذلك لم يكن نزع السلاح مجرد عملية لوقف الحرب ، بل كان جزءًا من مشروع أوسع لإعادة بناء الهوية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المجموعات العرقية المختلفة في رواندا.

ساعد نزع السلاح في توفير بيئة مناسبة لإعادة بناء المؤسسات الحكومية وتعزيز الاستقرار السياسي ، فقد سمح ذلك بتركيز الجهود على المصالحة والمساواة بين المواطنين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي ، كما ساعد في تطبيع العلاقات مع دول الجوار، وهو ما أسهم في تعزيز التوجهات السياسية والدبلوماسية التي سعت رواندا إلى تبنيها في مرحلة ما بعد الحرب.

إن نزع السلاح في رواندا قد شكل أحد العوامل الرئيسية لتحقيق الاستقرار السياسي ، ليس فقط من خلال الحد من العنف ، ولكن أيضًا عبر تمهيد الطريق لإعادة بناء نظام سياسي أكثر استدامة يعتمد على التفاهم المتبادل بين مختلف مكونات المجتمع الروندانى ، حيث أن هذه التجربة توفر درسًا حيويًا للدول التي تمر بصراعات مشابهة حول كيفية استخدام نزع السلاح كأداة لتعزيز الأمن والعدالة السياسية ، وبالتالي تسهيل عملية المصالحة الوطنية.

- **أ) تعريف نزع السلاح وأبعاده المختلفة**

يعتبر نزع السلاح من الأدوات الرئيسية لتعزيز الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية ، وقد تم تعريفه بعدة طرق ، حيث يُعرف بأنه عملية تهدف إلى الحد من التسلح بشكل جذري أو القضاء عليه تماما، وذلك كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين.

كما يعرف نزع السلاح بأنه مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالحد من التسلح ، حيث يتضمن تنظيمه ومراقبته وتقليص القدرات البشرية والمادية المستخدمة في العمليات العسكرية ، كما قد يمتد ليشمل الإلغاء الكامل للوسائل القتالية بهدف تعزيز الأمن والسلم الدوليين . [1]

يُعد نزع السلاح هو عملية تقليل أو إزالة الأسلحة والمعدات العسكرية بهدف تقليل مخاطر النزاعات وتعزيز الأمن والسلام ، حيث يتخذ نزع السلاح أشكالا متعددة ، منها:

1. **نزع السلاح التقليدي** : يشمل الحد من انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة، مثل البنادق والذخائر، والتي تستخدم غالبا في النزاعات الداخلية ، يركز هذا الشكل على تقليل العنف في المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة.
2. **نزع سلاح الجماعات المسلحة:** يتعلق ببرامج تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، وهو ما يعرف بعملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج (DDR) .
3. **نزع السلاح النووي:** يسعى إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية أو التخلص منها بالكامل، كما هو الحال مع . معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) .
4. **نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي:** يشمل التخلص من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي قد تستخدم في الحروب، كما حدث في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي حظرت استخدامها وتطويرها. [2]

- **ب) العلاقة بين نزع السلاح والاستقرار السياسي**

1. تعزيز الأمن القومي

يُنظر إلى نزع السلاح كأحد الأسس الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتحسين أمن البلاد ، وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات المصممة لتحديد مستويات التسلح، وخفضها عند الحاجة، لتحقيق الاستقرار والأمن ، من خلال الحد من انتشار الأسلحة وتقليل احتمالية العنف، حيث تهدف هذه الإجراءات في المقام الأول إلى تحسين الأمن القومي ، وإن تقليل كمية الأسلحة في الحضارات العنيفة له تأثير مباشر على خفض معدلات الجريمة والاضطرابات ، مما يعزز الاستقرار المجتمعي والسلام. [3]

2. الحد من النزاعات المسلحة

إن خفض التسلح إلى مستويات محددة مسبقًا، أو حتى نزع السلاح الكامل، من خلال تقييد تصنيع الأسلحة أو خفض مخزوناتها، هي خطوات تهدف إلى تقليل احتمالية نشوب صراع بين الدول الكبرى ، وغالبًا ما تُستخدم المحادثات الثنائية بين الحكومات أو الأطر متعددة الأطراف التي تضم مجموعات ومنظمات دولية تركز على الأمن والاستقرار العالميين لحل هذه التحديات .[4]

3. تحقيق المصالحة الوطنية

يساعد نزع السلاح في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة ، مما يسهم في تحقيق السلام الدائم ، كما حدث في سيراليون وليبيريا بعد انتهاء الحروب الأهلية هناك.

---

[1] معيفي، فتحي (2021م) ، التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح : قراءة في المفاهيم والدلالات ، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج 5، ع1، ص 197.

[2] الطراونة، حاتم عبد الكريم يونس، والمخزومي، عمر محمود سليمان (2023م) دور نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج في تعزيز السلام وسيادة القانون في دول ما بعد الصراع ، جامعة الزرقاء، ص 43 .

[3] ياسين، عمار حميد (2012م) ، إشكالية نزع السلاح النووي بعد أحداث 11 أيلول 2001 وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، مج 5 ، ع (9-10)، ص 196.

[4] 10 . زاوي، زكرياء (2022م). التسلح ونزع السلاح: مقاربة مفاهيمية مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع 43، ص 65 .

2 » أسباب تفشي العنف المسلح في رواندا

شهدت رواندا واحدة من أعنف المجازر في القرن العشرين ، حيث وقعت الإبادة الجماعية عام 1994م، وأودت بحياة ما يقارب 800 ألف شخص خلال 100 يوم معظمهم من التوتسي، إضافة إلى هوتو معتدلين عارضوا العنف ، وتطورت هذه الأزمة نتيجة تراكم التوترات العرقية والسياسية التي زاد من حدتها الإرث الاستعماري ، والأزمات الاقتصادية ، والتوتر السياسي ، والدعاية الإعلامية التحريضية ، وفيما يلي تحليل للعوامل الرئيسية التي أدت إلى تفشي العنف :

أ) الإرث الاستعماري

وُضعت ممارسات تمييزية عززت الاختلافات العرقية بين الهوتو والتوتسي خلال الحقبة الاستعمارية من قِبل ألمانيا، ثم بلجيكا لاحقًا ، ونظرًا لأفكار عرقية أوروبية ، مثل "النظرية الحامية"، التي زعمت أن التوتسي متفوقون على الهوتو نظرًا لأصولهم المزعومة من الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا، فقد اعتُبر التوتسي الطبقة الحاكمة الطبيعية ، وقد شكّل الهوتو، الذين حُرموا سياسيًا واقتصاديًا من حقوقهم ، أغلبية السكان، مما أدى إلى استياء شعبي، مما عزز التفاوت في التوظيف الحكومي والتعليم والملكية الزراعية، وقد أشعلت هذه الإجراءات شرارة الاضطرابات التي اندلعت بعد الاستقلال.

ب) الأزمة الاقتصادية والاستقطاب السياسي

كانت رواندا تعاني قبل الإبادة الجماعية من أزمة اقتصادية خانقة ناجمة عن انخفاض أسعار السلع الزراعية، وخاصة البن، الذي كان يُمثل غالبية إيرادات البلاد ، ولذلك ارتفعت التوترات الاجتماعية والبطالة ، مما زاد من قابلية السكان للاستفزاز السياسي ،و ازدادت الاستقطابات السياسية بعد أن وقعت الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية ذات الأغلبية التوتسية على اتفاق أروشا في عام 1993م ، لأن الأحزاب الهوتو المتطرفة اعتبرت الاتفاق تحدياً لسيطرتها على السلطة.

ج) انتشار الأسلحة الخفيفة وتسليح الميليشيات

تم تسليح ميليشيات الإنتر ahamwe ، التي كانت تابعة للحزب الحاكم آنذاك ، وتم تدريبها على تنفيذ عمليات القتل الجماعي ، كما وزعت الحكومة الأسلحة على المدنيين الموالين لها، مما سهل ارتكاب المجازر بسرعة كبيرة وبأسلوب ممنهج .

ثانياً : 1 » الاطراف الفاعلة فى عملية نزع السلاح

تشمل الأطراف الفاعلة في عملية نزع السلاح وبناء السلام مجموعة متداخلة من الهيئات الحكومية و الغير حكومية من بينها (الحكومات – والمنظمات الدولية – والمجتمع المدنى – والأفراد) .

أ) دور الحكومات الوطنية

يكمن دور الحكومة في تعزيز نزع السلاح من خلال صياغة السياسات والقوانين التي تحكم عملية الوساطة بين الأطراف المتنازعة ، وإعادة دمج كافة الفئات في المجتمع ، ورفع الوعي بشأن نبذ العنف وإنهاء الصراع واستكمال تدابير إعادة الإعمار ما بعد نزع السلاح، كما تسخر الحكومات أيضاً الآليات اللازمة لمناقشة وإقرار السياسات المتعلقة بالقضايا الأخلاقية والسياسية والقانونية التي يجب معالجتها خلال المصالحة الوطنية.[1]

[1] Luc Huyse et al (2008). Traditional Justice and Reconciliation after Violent Conflict -Learning from African Experiences", Luc Huyse and Mark Salter (editors), International IDEA publications, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, p.3.

كما تُقدّم تعريفات وتصنيفات منصفة ومفيدة لمصطلح "الضحية" ، حيث تُشرف على تعويض ضحايا الانتهاكات والأضرار الاقتصادية والجسدية والنفسية الناجمة عن النزاع ، وفي مرحلة ما بعد النزاع ، تقع على عاتق المؤسسات الحكومية مسؤولية رئيسية تتمثل في محاسبة المُنتهكين والمجرمين ومعاقبتهم ، وهناك اتجاهان بين الأكاديميين حول تحقيق العدالة الانتقالية ومفهوم المساءلة ، أحدهما مُوجّه نحو الضحايا، حيث تسعى غالبية الضحايا إلى الانتقام ، والآخر يقع على عاتق مجتمع ما بعد النزاع واجب أخلاقي يتمثل في ملاحقة المُعتدين ومعاقبتهم ، كما تُفضّل المجموعة الثانية تحقيق الاستقرار السياسي والسلام والحفاظ عليهما دون أي إجراء قانوني أو مسؤولية ، ومع ذلك فإن هذا التوجه ينطوي على إمكانية "الانتقام الشخصي"، إذ قد يشعر الضحايا بأنهم مُجبرون على السعي لتحقيق العدالة بأنفسهم ، ويُعدّ استمرار دائرة العنف والانتقام من المخاطر المُرتبطة بهذا التوجه.[1]

ب) دور المنظمات الدولية

تساهم المنظمات الدولية وتحديداً الأمم المتحدة في تحقيق العدالة الجنائية في دول الصراعات فهي عبارة عن منظومة متكاملة ، ويقوم نظام العدالة الإنتقالية على التمسك بحماية حقوق الإنسان من خلال تحقيق هدفين أساسيين الهدف الأول ؛ تحقيق المصلحة الخاصة للأفراد من أجل ضمان حرياتهم وحقوقهم بكل أبعادها ، أما الهدف الثاني ، هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وذلك من خلال ضمان الأمن والاستقرار، حيث تكون الدولة الجهة المسؤولة في المقام الأول عن إقامة نظام قوي من اجل منع العنف وتحقيق العدالة الجنائية وكذلك ملزمة على السعي في استخدام معايير الأمم المتحدة ، وهنا يأتي العامل الحاسم في تقديم التعزيز لإمكانيات هذه الدول والذي يأتي من خلال المساعدة الفنية وتبادل الخبرات ، وجمع المعلومات على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية ، ومن خلال هذا تقوم الأمم المتحدة بعقد مؤتمرات كل خمس سنوات والتي يطلق عليها مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، حيث يحضره الكثير من الممثلون عن الدول من قضاة وأساتذة جامعات ووزراء وغيرهم ، بالإضافة الى منظمات دولية واقليمية ومجتمع مدني وجامعات ومعاهد متخصصة بقضايا منع الجرائم وحماية حقوق الضحايا ، بالإضافة لذلك تمتلك الأمم المتحدة مجموعة من الأدوات الأخرى وهى : [2]

1.لجنة بناء السلام

تُعدّ لجنة بناء السلام منظمةً حكوميةً دوليةً مناسبةً للتعاون مع الحكومات نظرًا لدورها في الدعم السياسي ، حيث تُوفّر اللجنة منبرًا لمساعدة الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات ، وتُسهّل التواصل بين الدول الأعضاء لتبادل الخبرات والعقبات والرؤى حول بناء السلام والاستدامة ، ويتمثل جوهر عمل لجنة بناء السلام في مجال المصالحة و نزع السلاح في الدول المتأثرة بالعنف في تقديمها المشورة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وقد أقرّ المجلس بضرورة عقد اجتماعات دورية خاصة بكل بلد لتقديم آخر المستجدات حول تقدم جهود المصالحة أو تنفيذها ، وأهمية التنسيق الوثيق والتماسك والتعاون مع لجنة بناء السلام، ودور اللجنة في دعم الحكومات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، قد تهدف لجنة بناء السلام، وذلك من خلال عقد محادثات معمقة وفي الوقت المناسب قبل انعقاد دورات مجلس الأمن العادية بشأن المصالحة ، إلى تعزيز دورها الاستشاري.

[1] Luc Huyse et al (2008). Traditional Justice and Reconciliation after Violent Conflict -Learning from African Experiences", Luc Huyse and Mark Salter (editors), International IDEA publications, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, p.4.

[2] Quaker United Nations Office (2020). Building Peace through Reconciliation, p.1,2.

2. المحكمة الجنائية الدولية

إن السعي إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة تحوّلاً هاماً من العفو الشامل والإفلات من العقاب إلى الملاحقة القضائية والعدالة، وساعد على تعزيز سياسات تُحاسب القادة والمسؤولين على أفعالهم ، وقد عكس إنشاء الأمم المتحدة لمحاكم جرائم الحرب الخاصة ، وميل الهيئات القضائية في بعض الدول إلى العمل خارج الحدود الإقليمية من خلال تطبيق الولاية القضائية العالمية ، واعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، اتجاهاً واضحاً في القانون الدولي لتوفير الوسائل اللازمة لضمان عدم إفلات مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من العقاب ، وقد كان لنظام روما الأساسي، ووجود المحكمة الجنائية الدولية ، وإنشاء مجلس الأمن لمحاكم خاصة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وانتشار قوانين الولاية القضائية العالمية، أثرٌ إيجابيٌّ في تضييق نطاق العفو الشامل، ودفع صانعي السلام والجهات الفاعلة المحلية إلى البحث عن صيغٍ لتحقيق مصالحة حقيقية مع احترام الكرامة الأصيلة للضحايا.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والذي يعمل في قطاعات متعددة، مثل مكافحة الفقر وعدم المساواة، والحوكمة، وبناء القدرة على الصمود، والبيئة، والطاقة، والمساواة بين الجنسين، إلى تحسين الحوكمة الديمقراطية وبناء السلام ، ومن خلال إطلاق مبادرات بناء السلام ، ووقف النزاعات الأهلية، وتقويض السلام، ومساعدة اللاجئين، وإعادة بناء مؤسسات الدولة لضمان انتقال سلس للسلطة، حيث يُسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهامًا كبيرًا في تحقيق المصالحة ، ويُصدر البرنامج تقريرًا سنويًا عن عمله في العالم العربي ، مُقيّمًا نجاحه باستخدام الأساليب التي اختارها ، وذلك لتعزيز الاستقرار والمصالحة الوطنية المستمرة ، حيث سعى البرنامج إلى إعادة بناء البنية التحتية ، ودمج النساء والفئات المحرومة، وإعادة النازحين إلى أوطانهم، وتعزيز القدرة المؤسسية للحكومة.

تحدد وثيقة البرنامج الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023–2025) ثلاثة أهداف لإجراءات البرنامج وهى : تعزيز الحكم المحلي، وتعزيز السلام المحلي، والنهوض بقطاعي الطاقة والبيئة ، حيث هدفت المبادرة إلى تمكين المرأة والشباب ، وتعزيز التواصل ، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع ، وترسيخ مبادئ التماسك المجتمعي ، كما أكدت على أهمية حماية الموارد وتقليل المخاطر البيئية.[1]

4. بعثات الأمم المتحدة لدول الصراعات المسلحة

تُسهم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الدول المتضررة من الأسلحة المنتشرة والعنف في إرساء إطار عملٍ للسلام الدائم ، حيث تُقدّم هذه العمليات الدعم السياسي والأمني ، وترتكز بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على ثلاثة مبادئ أساسية: الحياد، وموافقة الأطراف، وحظر استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس ، بالإضافة إلى الحفاظ على السلام ، حيث تسعى بعثات حفظ السلام إلى حماية الناس ، ودعم حقوق الإنسان وسيادة القانون ، وتسهيل عمليات الانتقال السياسي، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف ، حيث تُصبح أهداف هذه البعثات، المتمثلة في حماية المدنيين، وتجنب الحرب، ودعم سيادة القانون، والنهوض بحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وتقديم المساعدة الميدانية، ممكنةً بفضل التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والدول المشاركة في القوات.

ج) المجتمع المدني

يُشار إلى مجموعة متنوعة من المنظمات العامة المستقلة والتطوعية ، والتي تقع ضمن نطاق سلطة الدولة ولكنها ليست جزءًا منها، باسم المجتمع المدني ، وتشمل هذه المنظمات النقابات العمالية ، والمنظمات الطلابية والشبابية ، ووسائل

[1]

الإعلام ، والنقابات القائمة على العرق والدين والمهنة ، ومع ذلك لا يشـــمل هذا المجتمع القطاع التجاري أو الأحزاب السياسية ، ولذلك تتمثل مسؤوليته الرئيسية في وضع مبادئ توجيهية لنطاق سلطة الدولة وطبيعتها، بالإضافة إلى اللوائح التي تحكمها ، ومن خلال القيام بذلك ، يُســـهم المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية ، ويرى العديد من المراقبين أن المجتمع المدني أصبح عنصر أساسي في إرساء الديمقراطية والحفاظ عليها بعد الحرب ، نظرًا لدوره المحوري في عمليات الانتقال من الحرب إلى السلام.[1]

د) دور المجتمع المحلى والأفراد

يتمثل دور المجتمع المحلى والأفراد في التخلص من الثقافة القديمة المتمثلة في الكراهية والانتقام وتبنى كافة الاتجاهات التي تدعم نزع السلاح ونشر ثقافة السلام، وقيم الإنتماء عن طريق التركيز على التاريخ المشترك والتراث والميراث الشعبي من الأمثال الشـعبية إضـافة إلى العادات والتقاليد في الأعياد القومية والدينية والرياضـة والدراما والفنون والأدب وغيرها أي تشكيل عقل جمعي يرتكز إلى كل ما هو مشترك وينبذ كل ما يثير الفرقة والخلاف.

ويمكن النظر لنموذج رواندا والتي تعد من أبرز الدول الأفريقية التي نجحت في تخطى – الحرب الأهلية بين الهوتو والتوتســـي٠ 1990م) – (1993م) ونجحت في بدء برنامج وهيكلة البنية التحتية في مرحلة ما بعد الوحدة الوطنية (GNU) اسـم إدارة الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) عند تأسـيسـها في 19 يوليو 1994م ، تحت شـعار "رواندا واحدة لجميع الروانديين ، وذلك لمناقشة الحرب الرواندية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجيات إعادة البناء، نُظم حوار وطني ، وجمعت منتديات حوارية وطنية النخب، بما في ذلك كبار القادة الوطنيين ونشـــطاء المجتمع المدني وأعضـــاء الأحزاب السياسية ، ولتعزيز عملية الوحدة والتعافي، شُكِل المجلس حوار وطني خاص.

عملت رواندا على تعزيز الســـلام والاســـتقرار والتنمية ، وذلك من خلال عدد من الأهداف وهى : ضـــمان أمنها الداخلي والخارجي – الحوكمة وتعزيز المشـاركة السـياسـية لجميع الأطراف تحقيق العدالة والإصـلاح والمصـالحة – وتعزيز حقوق الإنسان – استغلال المساعدات الإنسانية من أجل التنمية وعلى هذا الأساس ، تمت صياغة برامج واضحة لسياسات ما بعد نزع السلاح وإعادة الإعمار تتمحور حول التركيز على رأس المال البشرى. [2]

وعلى الجانب السـياسـي أجريت الانتخابات الرئاسـية في أغسـطس عام 2003 م ، والانتخابات التشـريعية في أكتوبر م ، وتمت المصـادقة على الدسـتور في مايو 2003 م ، حيث تم تحديد مجموعه من الأسـاسـيات للمرحلة المسـتقبلية ما بعد الصراع، من بينها : (دولة تتمتع بسيادة القانون، وفعالية المجتمع المدني، واستقلالية الصحافة) ، كما عملت على محاسبة مرتكبة الإبادة الجماعية وذلك للحد من تصـــاعد الصـــراع مرة أخرى عن طريق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (IPTR) والتي أنشـــئت بقرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 955 بتاريخ 8 نوفمبر 1994 م ، كما أعيد إيجاد نظام قانوني جديد وتشريعات تناسب أهداف مرحلة ما بعد الصراع والتي كان على قمتها المصالحة ، حيث أصدرت روندا قانون الصـــادر في 30 أغســـطس 1996م والذي عمل على قمع الإبادة الجماعية واهتمت الدولة بدعم ذلك بقيم المواطنة والمسئولية في المؤسسات التعليمية والإعلام ، وبالنسبة للمحور العسكري فقد تم دمج المقاتلين السابقين في الجيش الوطني الجدي

ركزت رواندا للحفاظ على سـلام دائم على دمج النمو مع جوانبها السـياسـية والاقتصـادية طوال هذه الفترة ، ومن أبرز هذه البرامج مبادرة "Umuganda " (التواصـل)، وهي يوم شـهري للعمل الجماعي لتنظيف وإصـلاح الطرق ، ومبادرة " Ndi

[1] Augustine Toure,(2002). The Role of Civil Society in National Reconciliation and Peacebuilding in Liberia", project on civil society: case studies on national reconciliation and peacebuilding in Africa, international peace academy, APRIL, p. 6-7

[2]

umunyarwanda" (أنا رواندي) والتي تهدف إلى زيادة الوعي بأسباب وعواقب جرائم الماضي ، وغيرها من المبادرات التي تعزز القيم المجتمعية والمصالحة ، وبمساعدة الأمم المتحدة ، بدأت رواندا تدريجيًا في إعادة بناء علاقاتها ونفوذها في العالم ، وذلك تحت إشراف فريق بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة ، حيث اختيرت رواندا في نوفمبر 2006م كواحدة من ثماني دول رائدة في تبني مفهوم "أمم متحدة واحدة" ، وبين عامي 2008م و2012م ، وُضعت أيضًا عدد من الأطر والمبادرات بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) لتعزيز السلام المستدام وإدارة الموارد والتنمية في رواندا.[1]

2 » – الجهود المحلية والدولية لنزع السلاح بعد الإبادة الجماعية

بعد انتهاء الإبادة الجماعية بانتصار الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة بول كاغامي في يوليو 1994م ، بدأت جهود مكثفة لإعادة الاستقرار ونزع السلاح ، سواء على المستوى المحلي أو بدعم المجتمع الدولي.

أ) الجهود المحلية

1. تفكيك الميليشيات وإعادة دمج المقاتلين

بدأت الحكومة الرواندية حملة واسعة للقضاء على الميليشيات المسلحة ، حيث الجماعات المسؤولة عن المجازر ، كما تم إنشاء برامج لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع ، خاصة أولئك الذين لم يشاركوا مباشرة في جرائم الحرب كما تم تشكيل لجنة لنزع السلاح وإعادة الإدماج ، حيث تم تسريح آلاف المقاتلين وإدماجهم في الحياة المدنية أو القوات المسلحة الرسمية . [2]

2. ضبط تداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة

سنت الحكومة قوانين صارمة للحد من انتشار الأسلحة غير المشروعة ، مع فرض عقوبات قاسية على حيازتها .

3. المصالحة الوطنية

تم إنشاء لجان المصالحة ، مثل محاكم الغاتشاكا، التي سعت إلى تحقيق العدالة والمصالحة بين الضحايا والجناة، مما ساهم في تخفيف التوترات الاجتماعية والحد من العنف المسلح.

ب) الجهود الدولية

1. بعثة الأمم المتحدة في رواندا :

كانت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة متواجدة في رواندا أثناء الإبادة الجماعية ، لكن فشلها في التدخل الفعّال أدى إلى انتقادات واسعة بعد الحرب ، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدات في إعادة الإعمار ونزع السلاح .[3]

2. برامج الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا : (ECCAS)

عمل الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) على دعم جهود رواندا في تفكيك الجماعات المسلحة ، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ، حيث لجأت بعض الجماعات المتطرفة بعد الإبادة الجماعية ، حيث تشمل هذه الجهود عمليات حفظ السلام، ومبادرات المصالحة، والبرامج الأمنية المشتركة للحد من التهديدات الإقليمية ، كما تم تعزيز التعاون الاستخباراتي وتقديم المساعدات اللوجستية لضمان تفكيك هذه الخلايا ومنع تجدد العنف في المنطقة.

---

[2] ديهوم علي محمد مصطفى، وجابر ، محسن رمضان (2022) دور السياسة العامة في معالجة آثار الإبادة الجماعية وتحقيق التنمية في رواندا . (1994-2020) المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي ع 5، ص ٦٣ - ٦٤ .

[3] United Nations. (1999). Report of the Independent Inquiry into the Actions of the United Nations During the 1994 Genocide in Rwanda, Security Council, PP.3 - 4.

ج) دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في دعم برامج نزع السلاح في رواندا

لعبت الأمم المتحدة دورًا رئيسيًا في دعم رواندا من خلال عدة مبادرات :

1. المساعدات التقنية والأمنية

فرت الأمم المتحدة برامج تدريبية لقوات الأمن الرواندية في مجالات ضبط الأسلحة الخفيفة ونزع السلاح.

2. **المحكمة الجنائية الدولية لرواندا**

أنشئت المحكمة في أروشا، تنزانيا، لمحاكمة المسؤولين عن الإبادة الجماعية ، مما عزز العدالة وأضعف قدرة الميليشيات على العودة إلى الساحة السياسية والعسكرية.

3. مشاريع إعادة التأهيل

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عدة مشاريع لإعادة تأهيل المقاتلين السابقين ودمجهم في المجتمع كجزء من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ، وهذه المشاريع تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية من خلال توفير التدريب المهني والدعم المالي والتأمين الصحي للمقاتلين السابقين وعائلاتهم .[1]

من أبرز إنجازات هذه المبادرات :

1. تقديم دعم مالي لأكثر من 1,053 مقاتلا سابقًا وأسرهم، مع توفير رأس مال لبدء مشاريع صغيرة، حوالي 95% من المستفيدين استثمروا في الزراعة وتربية الماشية، بينما اتجه آخرون إلى أنشطة مثل
2. الخياطة والتجارة الصغيرة .
3. إدماج 1,635 مقاتلا سابقًا وعائلاتهم في مجتمعاتهم، بما في ذلك 832 طفلا و 249 امرأة و 554 رجلا، بالإضافة إلى تخرج 246 منهم من برامج التدريب المهني (TVET) وتأمين وظائف لهم في
مجتمعاتهم .
4. تدريب 555 مقاتلا سابقًا وأفراد أسرهم على مهارات سوق العمل، مثل الخياطة، تصفيف الشعر، واللحام، ومنحهم أدوات لمساعدتهم في بدء أعمالهم الخاصة.
5. دعم إعادة إدماج نحو 15 ألف جندي سابق من القوات المسلحة الرواندية، التي كانت تعرف بالجيش الوطني قبل الإبادة الجماعية، كما قدم البرنامج مساندة لحوالي 12 ألفًا من الجنود المسرحين خلال المرحلة الأولى، والذين واجهوا تحديات في التكيف مع الحياة المدنية .
6. 751 مقاتلا سابقا و 257 امرأة، لضمان حصولهم على الرعاية الصحية اللازمة.
7. تغطية التأمين الصحي لجميع المستفيدين من البرنامج، حيث تم تسجيل 1,127 شخصا ، وتقديم دعم خاص للنساء والأطفال وأصحاب الاحتياجات الخاصة ، حيث حصلت الأمهات اللاتي لديهن أكثر من خمسة أطفال على مساعدات إضافية ، بما في ذلك الغذاء والمستلزمات الصحية، بالإضافة إلى
8. توفير دعم نفسي واجتماعي للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

شهدت رواندا تحولات كبيرة منذ الإبادة الجماعية عام 1994م ، حيث أصبحت واحدة من الدول الأكثر استقرارًا ونموا اقتصاديًا في إفريقيا، حيث تركز الحكومة على التنمية المستدامة وتمكين الشباب والمرأة، خاصة من خلال برامج تدعم

[1] الزبيدي، أميرة رشك لعيبي، والمنصوري، منتهى صبري مولى (2021م) مذبحة رواندا 1994 والموقف الدولي منها ، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، ع 47 ، ص 265-318 .

إعادة إدماج المقاتلين السابقين وأسرهم ، كما هو الحال مع برامج UNDP التي تساعد النساء الشابات على تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال التدريب المهني مثل الخياطة وإدارة المشاريع الصغيرة.[1]

»»»: – تحليل تأثير نزع السلاح على الاستقرار السياسي في رواندا

كان نزع سلاح المنظمات المسلحة من أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحقيق الاستقرار السياسي بعد الإبادة الجماعية الرواندية عام ١٩٩٤م ، وتعرض الأمن الداخلي لتهديدات مستمرة من الجماعات المسلحة، مما أعاق محاولات إعادة التأهيل والمصالحة ، حيث أن دراسة كيفية مساهمة تفكيك القوات المسلحة والجماعات المتمردة في تحسين الأمن، وتعزيز الثقة بين أطراف النزاع، وخلق مناخ داعم للتغيير السياسي والاقتصادي، كلها جوانب مهمة لتحليل آثار نزع السلاح في رواندا.

1. أثر نزع السلاح على إعادة بناء المجتمع والمصالحة الوطنية

كان نزع السلاح أساسيًا في تعزيز إعادة بناء المجتمع والتعافي الوطني بعد الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤م ، خفت حدة التوترات العرقية، وتحسّن الأمن والاستقرار بفضل جهود نزع السلاح، التي شملت نزع سلاح الجماعات المسلحة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين ، كما كانت مبادرات الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حاسمة في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع ، ليتمكنوا من المشاركة في مبادرات السلام والتنمية بدلًا من العودة إلى القتال.

ساهمت محاكم "غاكاكا"، أو المحاكم المجتمعية التقليدية ، في إنفاذ القانون وتعزيز السلام بين الضحايا والمجرمين ، ولتسريع المحاكمات وتخفيف الضغط على المحاكم الرسمية ، اعتمدت هذه المحاكم على اعتراف المجرمين بجرائمهم وطلب العفو ، اضطرت هذه المحاكم إلى التعامل مع قضايا مثل المحاكمات الجائرة الناجمة عن الضغط الاجتماعي على الشهود، وعدم كفاية الحماية التشريعية لحقوق المتهمين. [2]

2. مساهمة نزع السلاح في تطوير المنظمات الحكومية وسيادة القانون

كانت إجراءات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أساسيةً للحفاظ على الاستقرار السياسي، وتعزيز المؤسسات الحكومية، وإعادة بناء سيادة القانون بعد الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤م ، وقد دعمت هذه الإجراءات جهود المصالحة الوطنية ، وخفّضت حدة النزاعات المسلحة ، وأعادت ثقة الجمهور بالحكومة.

أولاً : تأثير نزع السلاح على الاستقرار السياسي

أ. تفكيك الميليشيات المسلحة وتعزيز الأمن

كانت رواندا تعاني من انتشار واسع للسلاح ووجود مجموعات مسلحة متعددة ، أبرزها ميليشيات إنتراهاموي والجبهة الوطنية الرواندية (RPF) التي سيطرت على الحكم بعد الإبادة ، وقد ساهمت جهود نزع السلاح في تفكيك هذه الميليشيات، مما أدى إلى خفض معدلات العنف المسلح واستعادة الأمن الداخلي.

ب. تحقيق المصالحة الوطنية وبناء الثقة المجتمعية

أدى نزع السلاح إلى تمهيد الطريق أمام برامج المصالحة الوطنية ، حيث لعبت لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية دورا محوريا في تحقيق العدالة والمصالحة في رواندا، وقد تمثلت مهمتها الأساسية في تعزيز الوحدة الوطنية ومعالجة آثار الإبادة الجماعية من خلال تبني نهج شامل للعدالة الانتقالية، ارتكزت جهود اللجنة على مبدأ أن المصالحة لا يمكن

[1] عبد السلام أبوبكر الصادق الكيلاني (٢٠٢٥م) ، دور نزع السلاح في تحقيق الاستقرار السياسي في رواندا: دراسة تحليلية ، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة - الجمعية الليبية لأبحاث التعليم والتعلم الإلكتروني - ليبيا ، المجلد 3 ، العدد 1، ص 320 .

[2] Rettig, Max. (2008). "Gacaca: Truth, Justice, and Reconciliation in Postconflict Rwanda?" African Studies Review, Cambridge University Press, Vol. 51, No. 3, pp. 25-50.

تحقيقها من خلال منطق الغالب والمغلوب، بل عبر بناء تفاهم مشـــترك يعترف بحقوق جميع الأطراف، انطلاقا من ذلك، تبنت اللجنة سياسة تقوم على تحقيق التوازن بين العدالة والمسامحة، لضمان تحقيق السلام الدائم في البلاد . [1]

ثانياً : دور نزع السلاح في تعزيز المؤسسات الحكومية وسيادة القانون

أ. إعادة بناء القوات المسلحة النظامية وتعزيز سيادة القانون

قامت الحكومة الرواندية بعد عام 1994م ، بإعادة هيكلة قواتها الأمنية من خلال اعادة بناء المنظومة العسـكرية ضـمن إطار قانوني يعزز احتكار الدولة لاستخدام العنف المشروع ، وتم دمج بعض المقاتلين السابقين في القوات النظامية ، مما ساهم في الحد من وجود قوات غير نظامية تعمل خارج سلطة الدولة.

ب. إصلاح النظام القضائي وتعزيز المحاسبة

سـاعد نزع السـلاح في تقليل معدلات الجريمة المنظمة والإرهاب المحلي، مما مكن السـلطات من تطبيق القوانين بفعالية أكبر، كما أدت الجهود المبذولة إلى تقوية النظام القضـــائي ليصـــبح أكثر كفاءة واســـتجابة للقضـــايا الأمنية، فقد لجأت الحكومة إلى تفعيل المحاكم العرفية التي يديرها قضـاة محليون، بمشـاركة مكثفة من المجتمع، حيث كان الهدف الأسـاسـي لهذا النظام تعزيز المصـالحة الوطنية من خلال إشـراك المواطنين الروانديين بشـكل مباشـر في عملية تحقيق العدالة، وقد انعقدت جلسـات هذه المحاكم أسـبوعيا في مختلف الأقاليم، مع إلزام المجتمع المحلي بالحضـور والاسـتماع إلى شـهادات الضحايا ورواياتهم، لم يكن الهدف الأساسي من محاكم غاكاكا مجرد معاقبة الجناة، بل تحقيق العدالة التصالحية عبر منح الضـحايا الفرصـة المواجهة المعتدين، وفتح المجال أمام العفو والصـفح وخلال عشـر سـنوات، تم عقد مئات الآلاف من الجلســات القضــائية المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية، مما أســهم في تســريع عملية العدالة وتحقيق نوع من المصــالحة المجتمعية. [2]

ج. تشجيع التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي

أدى اسـتقرار الوضـع الأمني بعد عمليات نزع السـلاح إلى جذب الاسـتثمارات الأجنبية ، وتحقيق معدلات نمو اقتصـادي مرتفعة ، حيث حققت رواندا نموا اقتصاديًا سنويًا بنسبة 6.9% خلال العقد الماضي، مدعومًا بقطاعات الخدمات (48%) ، والزراعة (25%)، والصـناعة (19%)، كما ارتفع نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1,031 دولارًا، وتلعب رواندا دورًا رائدًا عالميًا في حماية البيئة ، حيث تترأس الشراكة العالمية للعمل المناخي وتقود الجهود ضد البلاستيك أحادي الاستخدام، كما حققت رواندا تقدما كبيرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث سجلت أعلى معدل نمو لمؤشر التنمية البشرية عالميًا بين 1990م و 2018م ، واحتلت المركز الأول إفريقيا في سيادة القانون منذ 2021م ، كما شـهدت تقدما في تمكين المرأة، حيث شكلت النساء 63.75% من مقاعد البرلمان في 2024م .

كان لنزع السـلاح في رواندا تأثير عميق على الاسـتقرار السـياسـي من خلال تفكيك الميليشـيات المسـلحة، وتعزيز سـيادة القانون ، وتمكين الدولة من إعادة بناء مؤسـسـاتها الأمنية والقضـائية ، كما سـاهمت هذه الجهود في تحقيق المصـالحة الوطنية ودفع عجلة التنمية الاقتصـــادية ، مما جعل رواندا نموذجا ناجحًا في التحول من مرحلة النزاع إلى الاســـتقرار السياسي.[3]

---

[1] هيئة التحرير (2024م) ، الآليات الدستورية للانتقال الديمقراطي في رواندا والدروس المستفادة منها. مجلة العلوم الاجتماعية، مج 52 ، ص 12 .

[2] أبو زيد، أحمد الشورى (2023) الدولة التنموية في أفريقيا رواندا نموذجا. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع 15، ص 35 .

[3] United Nations Development Programme. (UNDP). (2024). Country programme document for Rwanda (2025-2029) (Document No. DP/DCP/RWA/4). Executive Board of the United Nations Development Programme, the United Nations Population Fund, and the United Nations Office for Project Services. United Nations, PP.2.

- **و ختاما للخروج بنتائج مستفادة ،هناك نقاط القوة والضعف في برامج نزع السلاح في رواندا مقارنة بالدول الأخرى**

أولاً : نقاط القوة في تجربة رواندا

1. التكامل بين نزع السلاح والعدالة الانتقالية

كانت محاكم Gacaca وسيلة فعالة لتحقيق العدالة ، مما سمح بإعادة إدماج بعض الجناة في المجتمع بعد تحملهم للمساءلة ، وذلك مقارنة بسيراليون، حيث ركزت المحكمة الخاصة على الملاحقات الجنائية فقط ، مما أدى إلى صعوبة المصالحة.

2. الإدارة المركزية القوية لبرنامج نزع السلاح

لعبت الحكومة الرواندية دورًا قياديا قويا، مما جعل عملية DDR أكثر فعالية مقارنة بسيراليون، حيث كانت العملية تعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية.

3. نجاح في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني

ساهم تفكيك الميليشيات المسلحة في تقليل العنف بشكل كبير، مما يميز رواندا عن كولومبيا، حيث لا تزال بعض الجماعات المسلحة تعمل حتى بعد نزع السلاح الرسمي.

ثانياً : نقاط فيها بعض الضعف في تجربة رواندا

1. تحديات في إعادة إدماج المقاتلين المسرحين

رغم نجاح نزع السلاح، فإن بعض المسرحين لم يحصلوا على فرص عمل مناسبة ، مما أدى إلى زيادة معدلات الجريمة ، وهو تحد مشترك مع سيراليون وكولومبيا.

2. الضغوط السياسية والقيود على الحريات

اعتمدت رواندا على سياسات صارمة لضمان الأمن ، مما أدى إلى تقليل بعض الحريات السياسية ، مقارنة بجنوب إفريقيا التي ركزت على المصالحة المجتمعية بشكل أكثر .

3. استمرار التهديدات الأمنية الإقليمية رغم نجاح رواندا في نزع السلاح داخليا، لا تزال هناك تهديدات خارجية من ميليشيات مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR) في الكونغو، وهو تحد لم تعان منه جنوب افريقيا

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. موشومبا، يونس (2015م) ، رواندا من الاقتتال إلى التعايش: قراءة في الأحداث الأسباب والنتائج ، قراءات إفريقية ، ص 88 – 96 .
2. محمود، آية حسين (2020م) ، النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994 آفاق سياسية، ع 62، ص 29–40.
3. أحمد علي، (٢٠٢٠م) ، المصالحة والحقيقة في جنوب أفريقيا بحث في منجزات العدالة الإنتقالية ومازقها ، ص ٢٨
4. حلا أحمد محمد الدوري (٢٠٢٢م) ، دور الأمم المتحدة في تحقيق المصالحة ، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالي العراق ، ص ٤٨٨ .

5. عبد السلام أبوبكر الصادق الكيلاني (٢٠٢٥م) ، دور نزع السلاح في تحقيق الاستقرار السياسي في رواندا: دراسة تحليلية ، المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة – الجمعية الليبية لأبحاث التعليم والتعلم الإلكتروني – ليبيا ، المجلد 3 ، العدد 1، ص 315 .
6. معيفي، فتحي (2021م) ، التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح : قراءة في المفاهيم والدلالات ، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج 5، ع1، ص 197.
7. الطراونة، حاتم عبد الكريم يونس، والمخزومي، عمر محمود سليمان (2023م) دور نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج في تعزيز السلام وسيادة القانون في دول ما بعد الصراع ، جامعة الزرقاء، ص 43 .
8. ياسين، عمار حميد (2012م) ، إشكالية نزع السلاح النووي بعد أحداث 11 أيلول 2001 وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، مج 5 ، ع (9-10)، ص 196.
9. زاوي، زكرياء (2022م). التسلح ونزع السلاح: مقاربة مفاهيمية مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع 43، ص 65 .
10. حبيل، محمد عمر (2023م) ، نظرية الأمن الشـــامل طريق نحو تحقيق الأمن الاجتماعي ، مجلة كلية التربية طرابلس ، طرابلس، ليبيا، مج ١ ، ع ١٨ ، ص 206 – 192 .
11. ساحلي، مبروك (2020م) ، نظرية اسلام الديمقراطي: كالية لتحقيق السلام المستدام ، دراسات وابحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 12، ع3، ص1 – 11 .
12. علي ، علي إبراهيم (2022م) ، الاســـتثمارات الأجنبية وأثرها على التصـــالحات في بناء الدولة في رواندا مجلة دراسات إفريقية ، ص 73- 20 .
13. ديهوم علي محمد مصـــطفى، وجابر ، محســـن رمضـــان (2022) دور الســـياســـة العامة في معالجة آثار الإبادة الجماعية وتحقيق التنمية في رواندا . (2020-1994) المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي ع 5، ص ٦٣ – ٦٤ .

المراجع الاجنبية

1. Erik Melander et al, (2004). How to Conduct a Conflict Analysis, p.33.
2. David Bloomfield et al, (2003). Reconciliation After Violent Conflict A Handbook, David Bloomfield, Teresa Barnes (editors), The International IDEA Handbook Series, p.15.
3. Trudy Govier and Wilhelm Verwoerd, (2002) Trust and the Problem of National Reconciliation, p.187-188.
4. Luc Huyse et al (2008). Traditional Justice and Reconciliation after Violent Conflict - Learning from African Experiences", Luc Huyse and Mark Salter (editors), International IDEA publications, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, p.3.